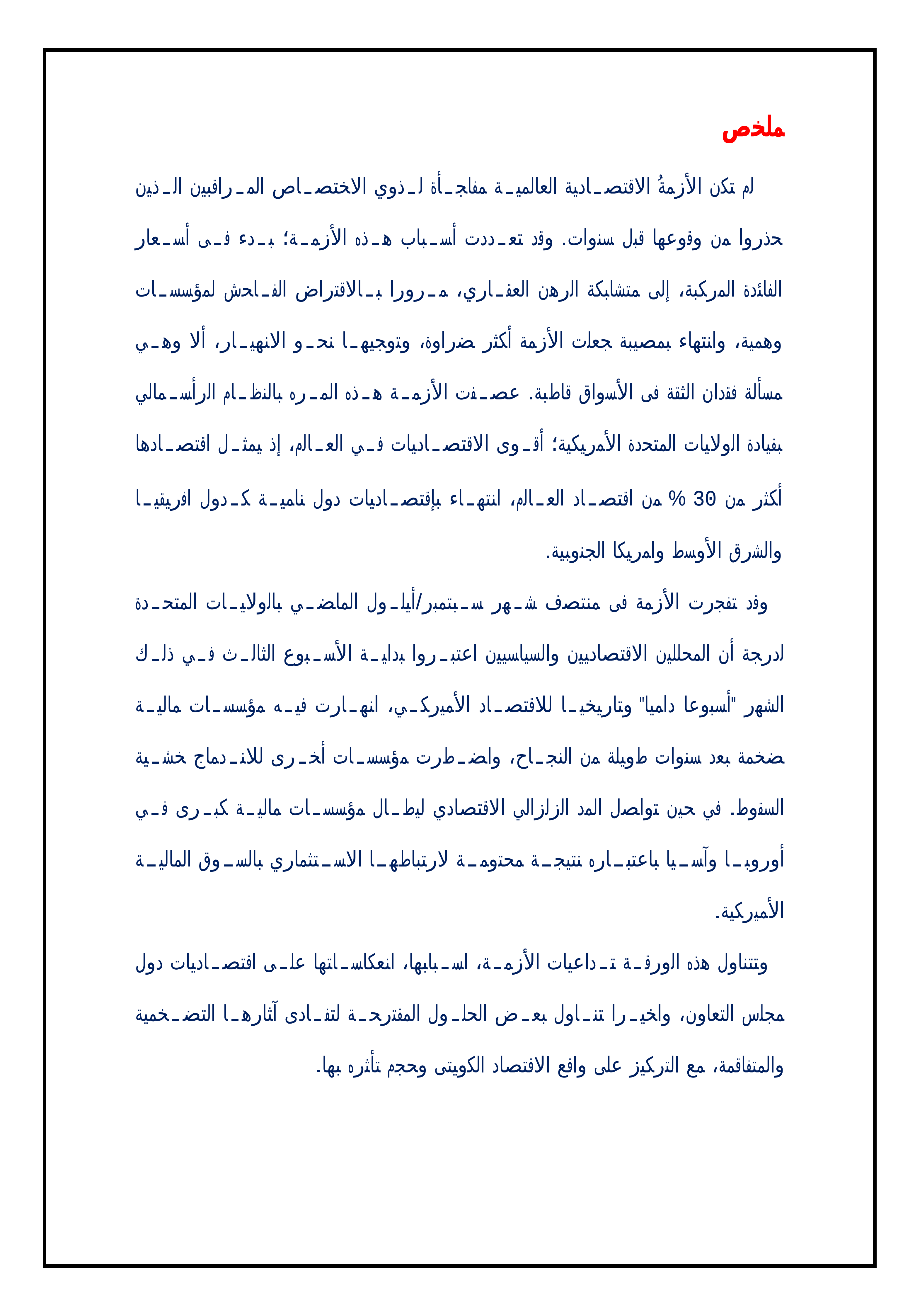
رؤية تحليلية لإنعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون – واقع دولة الكويت

أ.د. وائـــل إبراهيم الـراشـــــد
قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت
ص.ب. 5468 - الصفاة - 13055
تلفون: 4831069 (00965)
فاكس: 4837596 (00965)
E-Mail: alrashed@cba.edu.kw المراسلة الإلكترونية



ملخص

لم تكن الأزمةُ الاقتصـادية العالميـة مفاجـأة لـذوي الاختصـاص المـراقبين الـذين حذروا من وقوعها قبل سنوات. وقد تعـددت أسـباب هـذه الأزمـة؛ بـدء فـى أسـعار الفائدة المركبة، إلى متشابكة الرهن العقـاري، مـرورا بـالاقتراض الفـاحش لمؤسسـات وهمية، وانتهاء بمصيبة جعلت الأزمة أكثر ضراوة، وتوجيههـا نحـو الانهيـار، ألا وهـي مسألة فقدان الثقة فى الأسواق قاطبة. عصـفت الأزمـة هـذه المـره بالنظـام الرأسـمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ أقـوى الاقتصـاديات فـي العـالم، إذ يمثـل اقتصـادها أكثر من 30 % من اقتصـاد العـالم، انتهـاء بإقتصـاديات دول ناميـة كـدول افريقيـا والشرق الأوسط وامريكا الجنوبية.

وقد تفجرت الأزمة فى منتصف شـهر سـبتمبر/أيلـول الماضـي بالولايـات المتحـدة لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبـروا بدايـة الأسـبوع الثالـث فـي ذلـك الشهر "أسبوعا داميا" وتاريخيـا للاقتصـاد الأميركـي، انهـارت فيـه مؤسسـات ماليـة ضخمة بعد سنوات طويلة من النجـاح، واضـطرت مؤسسـات أخـرى للانـدماج خشـية السقوط. في حين تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطـال مؤسسـات ماليـة كبـرى فـي أوروبـا وآسـيا باعتبـاره نتيجـة محتومـة لارتباطهـا الاسـتثماري بالسـوق الماليـة الأميركية.

وتتناول هذه الورقـة تـداعيات الأزمـة، اسـبابها، انعكاسـاتها علـى اقتصـاديات دول مجلس التعاون، واخيـرا تنـاول بعـض الحلـول المقترحـة لتفـادى آثارهـا التضـخمية والمتفاقمة، مع التركيز على واقع الاقتصاد الكويتى وحجم تأثره بها.

تداعيات وأسباب الأزمة المالية الراهنة

تتناقض أراء المحللين والخبـراء الاقتصـاديين بـين متفائـل بانهيـار وشـيك للنظـام الرأسمالي المعولم ، وبين من يختصر الأزمة الراهنـة بكونهـا لا تعـدو أن تكـون أزمـة رهـن عقـاري،وإن امتـددت تأثيراتهـا أفقيـاً وعموديـاً ، مسـلمين بقـدرة الرأسـمالية بمفاعيلها وقوانينها الذاتية على تجاوز أزماتها وتناقضاتها الدورية والعامة .

بداية وقبل تحليل الأزمة الراهنة نرى أنـه مـن الضـروري تقـديم عـرض مـوجز لأزمتين تعرض لهما النظـام الرأسـمالي : الأولـى الأزمـة البنيويـة بـين عـام 1929 1933.والثانية الأزمة المالية الأسـيوية . أولاً : تشـكلت أزمـة الكسـاد العظـيم التـي عاني منها النظام الرأسمالي بين عام 1929- 1933 من القـرن الماضـي علـى قاعـدة التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالي الصناعي التي تجلـت بأزمـة فـيض إنتـاج سـلعي ارتبط بكساد كبير وركود اقتصادي وارتفاع معـدلات البطالـة ، وتـم توصـيف الأزمـة آنذاك بأنها أزمة تضـخم ركـودي.واعتمـاداً علـى السياسـة الاقتصـادية الكنزيـة فـإن الخروج من الأزمة ارتبط بزيادة دور الدولة فـي ضـبط وتحديـد السياسـات الاقتصـادية العامة وكان هذا الميل يمثل رداً على مفـاهيم آدم سـميث، واسـتمر دور الدولـة التـدخل حتى عام 1979 لتبدأ مرحلـة جديـدة مـن الرأسـمالية بسـماتها النيوليبراليـة – New Liberal - بقيادة المنظر ملتون فريدمان الـذي هـدف إلـى كـف يـد الدولـة التـدخلي وإطلاق الحرية المطلقة لقـوانين السـوق. وقـد جسـد النيوليبراليـة بأشـكالها الملموسـة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ورئيسة الحكومة البريطانيـة مارغريـت تاتشـر. ورغـم ضخامة وعمق التأثير السلبي لأزمة الكساد الكبيـر علـى اقتصـاديات الـدول المرتبطـة بدول المركز الرأسمالي ، فمـن الصـعوبة بمكـان مقارنتهـا بعمـق وأفقيـة انتشـار أي أزمة بنيوية يمكن أن تواجه النظـام الرأسـمالي المعـولم فـي المرحلـة الراهنـة نتيجـة للترابط البنيوي للاقتصاديات العالمية مـن جهـة ، ونتيجـة لهيمنـة رأس المـال المـالى الذي لا يمكن لأي من الاقتصاديات الرأسـمالية الراهنـة أن ينجـو مـن تـداعيات أزمتـه سواء منهـا اقتصـاديات الـدول الرأسـمالية المركزيـة أو الطرفيـة المندمجـة أو غيـر المندمجة بالنظام الرأسمالي العالمي . ثانياً : إن جـذور الأزمـة الأسـيوية فـي تسـعينيات القرن الماضي تمثل في اعتماد اقتصاديات النمـور الأسـيوية فـي رفـع معـدلات النمـو (الصناعي ، الخدمي ، والمالي تحديداً) على الرسـاميل الأجنبيـة مـن دون تحديـد أيـة



ضوابط لحركتها ومجالات توظيفها، مترافقاً مع المضاربات المالية المصرفية والعقارية و الثبات في أسعار صرف العملة. وفي لحظة فقدان ثقة المستثمرين في الأسواق المالية والخدمية الأسيوية نتيجة لانفجار الفقاعة المالية التي تأسست عليها كافة الأشكال الاقتصادية الأسيوية، تم سحب الأموال الموظفة في المصارف الأسيوية مما أدى إلى إفلاس مصارفها وانهيار اقتصادياتها بشكل شبه كامل رغم جهود الحكومات الأسيوية على ضخ مبالغ مالية كبيرة في الأسواق المالية إلا إنها لم تستطع تجاوز أزمتها. واللافت بأن ماليزيا هي الدولة الوحيدة التي استطاعت الحد من تأثير تلك الأزمة لكونها حددت سياساتها الاقتصادية على ضبط حركة الرأسمال الأجنبى وفترات ومجالات توظيفه.

بدايات الأزمة الحالية

يمكن القول بأن بداية الأزمة المالية الراهنة كانت مع إعلان إفلاس بنك ليمان برازرز- Leman Brothers- الذي انعكست آثاره سلبياً على أسواق المال الأمريكية بشكل كامل. وتطورت الأزمة لتطال ما يسمى بالرهونات العقارية التي تمثلت بموجة ترويج شراء المنازل بين أوساط الدخول الثابتة والمحدودة عبر إقناعهم بإمكانية الحصول على قروض مصرفية يمكن تغطيتها وسداد أقساطها من مرتباتهم. وقد غالى أطراف هذه البيوعات الوهمية فى قيم القروض المطلوبة علاوة على تقديمهم بيانات غير حقيقية عن دخولهم لإقناع المقرضين أنه بإمكانهم الوفاء بتلك القروض بدفعات شهرية منتظمة. وكانت معدلات فوائد الإقراض المحتسبة عليها بسيطة لا تتجاوز 2% ، الأمر الذى ساهم في زيادة حدة الأزمة. وقد ترتب على هذه الخطوة ارتفاع قيمة الأقساط المترتبة على المقترض، مما أدى إلى إحجام الأغلبية المطلقة عن سداد التزاماتهم المالية للمصارف العقارية وشركات التأمين، و من ثم إلى قيام البنوك بالحجز على المنازل المرهونة ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة اللازمة. ونتيجة للعرض الكبير للشقق السكنية تراجعت أسعار العقارات، مما شكل ضغطاً مادياً على إدارة البنوك جعلها تبيع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى التي أعادت هيكلتها وأصدرتها على شكل سندات رهن عقاري تم عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية وبالتالي فقدت أسوق العقارات التوازن بين منابع

ومصبات رأس المال السائل. واللجوء إلى هذه "المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة تقترض البنوك المقرضة بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة – أو ما يطلق عليه بالتورق Securitization – دفع هذه البنوك إلى إصدار موجه ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية. فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية. وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهو فى حقيقته ما يسمى "بالمشتقات المالية – Financial Derivatives. كما ساهم فى استفحال الأزمة ارتفاع عدد المتخلفين عن سداد الديون وتوسع دائرة الديون الخطرة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإقراض لتصل إلى 20% من قيمة القرض.

وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة. ولا تقتصر "المشتقات المالية" هذه على "التورق" بإصدار موجات من الأصول المالية بناء على أصل عيني واحد، بل أنها تأخذ صوراً أخرى وخاصةً فيما يتعلق بالتعامل مع المستقبل. فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة بالفعل في الحاضر، بل قد ينصرف إلى أصول محتملة سوف توجد في المستقبل. فهناك التصرفات الآجلة Forward، فضلاً عما يعرف "بالمستقبليات" Futures، وقد لا يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء حقوق مستقبلة بل وتشمل أيضاً على خيارات Options تستخدم، أو لا تستخدم، وفقاً لرغبة أحد الطرفين.

ويأتي العنصر الأهم وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون

العقارية فضلاً عن نقص الرقابة علـى المنتجـات الماليـة الجديـدة مثـل المشـتقات المالية أو الرقابة على الهيئـات الماليـة التـي تصـدر شـهادات الجـدارة الائتمانيـة والتي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

وقد تكاتفت هذه العوامل مجتمعة على خلق هذه الأزمـة العالميـة، التـى امتـدت إلـى القطاعات الأخرى، وبمقدمتها القطاع المالي بزيـادة حجـم المخـاطر نتيجـة للتوسـع المحموم في الأصول المالية غير الحقيقية، حتى أنه كـاد أن يهـدم أحـد أهـم أركـان الاقتصاد المالي، وهو "الثقة". فـرغم أن تلـك العوامـل اعـلاه- زيـادة الاقتـراض وتركيز المخاطر ونقص الرقابة والإشـراف ـ كافيـة لإحـداث أزمـة عميقـة فـي الأسواق المالية، فإن الأمور تصبح أكثـر خطـورة إذا فقـدت الثقـة أو ضـعفت فـي النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفـراد. فمـع فقـدان الثقـة يقـل الشـراء ويكثـر البيع، وتنخفض أسـعار الأصـول الماليـة وتـدخل فـي دوامـة مـن الانخفاضـات المتتالية وبالتالي مزيد من الانهيار المالي. ويزداد الأمر تعقيـداً نتيجـة للتـداخل بـين المؤسسات المالية في مختلف الـدول. فجميـع المؤسسـات الماليـة ـ وبلا استثناء ـ ـ تتعامل مع بعضها البعض، وأية مشكلة معقـدة تصـيب أحـد هـذه المؤسسـات لابـد وأن تنعكس بشكل مضاعف على بقيـة النظـام المـالي العـالمي (العولمـة). وهكـذا تتكاتف اعتبارات الثقـة، أو بـالأحرى انعـدام الثقـة، مـع اعتبـارات العولمـة فـي تضخيم أثر الانهيار المالي.

وتجدر الاشارة إلى أن من مسببات الأزمة ايضـا، حركـة بيـع لسـلع مباعـة غيـر مسددة القيمة. هذه العوامل وغيرهـا سـاهمت فـي تضـخّم الفجـوة بـين الاقتصـاد المالي والاقتصاد الحقيقي. ويـرى بعـض الاقتصـاديين أن للأزمـة الراهنـة أسـبابا غير مباشرة متمثلة فـى تجـاوز أسـعار الـنفط عتبـة الـ ـ 130 دولار للبرميـل، والتكلفة الباهظة للحرب الأمريكية في أفغانسـتان والعـراق، والتبـاين الحاصـل بـين الدول الغربية ودول أخرى كالصين والهند وهذا أيضاً أدى إلـى سـحب مبـالغ نقديـة كبيرة من الدول الصناعية وتوظيفها في الدول ذات معدلات نمو مرتفعة.

ناهيك عن الانخفاض في أسعار صرف الـدولار أمـام العمـلات الأخـرى وتراجـع حجم السيولة وارتفاع معدلات التضـخم وانخفـاض أسـعار الفائـدة وارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة وارتفـاع أسـعار الجملـة بنسـبة 9،8% وتراجـع الثقـة فـي الاستثمارات العقارية وتحديداً بعد تراجـع أسـعار العقـارات بمعـدل 16% مقارنـة مع العام السابق ، هذه الأمور وغيرهـا سـاهمت فـي الإسـراع بسـحب الإيـداعات المصرفية و زيادة حدة الأزمة الائتمانية والإقتراضـية فـي أسـواق المـال ،ونتيجـة للسياسة الاقراضـية الخاطئـة فـي عـامي 2005 ـ 2006 ازدادت الشـكوك فـي تحصيل ديون تقدر بـ 2500 مليار دولار .ونظـراً لانتشـار وتفـاقم الأزمـة قامـت المؤسسات العقارية بتعليق 50% من الرهـون المأزومـة وتسـويقها والاحتفـاظ بهـا على شكل سندات ـ وجـود أكثـر مـن 1250 مليـار دولار علـى شـكل أصـول متعثرة في القطاع العقاري.

ومما ساهم في ازدياد الأزمة الإقبـال الشـره للمسـتثمرين وللمؤسسـات ماليـة ذات ثقل مالي قوي في أسواق المال علـى سـندات الـرهن العقـاري طمعـاً فـي تحقيـق نسب ربح مرتفعه ، وهذا أعطى ثقة كبيرة للمسـتثمرين لضـخ المزيـد مـن الأمـوال مستندين إلى إمكانيات المصارف الكبـرى فـي تحليـل وتجـاوز المواقـف الطارئـة، وهذا ما دفع وزارة الخزانة الأمريكية إلـى تقـديم اقتـراح إلـى الكـونغرس لشـراء الأصول المتعثرة ، ولا سيما أن التقديرات الأولية لمجمـوع الخسـائر التراكميـة منـذ شـهر آب 2007 تجـاوزت / 500 / مليـار دولار. وزادت حـالات احتمـال الإفلاس في أكثر من 120 شركة. وكانـت هـذه مقـدمات لإفـلاس واختفـاء كلـي لأكثر من (11) بنك ومنها بنك (إندي ماك) الذي يسـتحوذ علـى أصـول بقيمـة / 32/ مليار دولار وودائع تصل إلـى / 19/ مليـار دولار. وقـد اتُهمـت الولايـات المتحدة بالميل في سياساتها الاقتصادية إلى تبني سياسـات اشـتراكية بعـد أن تـدخلت لتأميم إدارة عملاقي الرهن العقاري (فاني ماي- فريـدي مـاك) اللـذين يسـتحوذان على نصف الرهون العقارية فـي الولايـات المتحـدة والتـي يبلـغ إجماليهـا / 12 / تريليون دولار، حيث سـارعت الحكومـة الأمريكيـة بضـخ / 200 / مليـار دولار

في خزائنها ليتمكنا من مواصلة وظيفتهما المتمثلة في توفير الضمانات للقروض العقارية التي تمنحها البنوك.

وقد رحبت الصين واليابان باعتبارهما أكبر مشترين لسندات هاتين الشركتين بخطة واشنطن الإنقاذية خوفاً من انتقال الأزمة إلى الأسواق المالية الأوربية . وللعلم فإن فاني ماي وفريدي ماك تتعاملان بمبالغ ستة تريليونات دولار وهذا المبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة ، إضافة إلى تدخل وزير مال البنك المركزي الأمريكي لإنقاذ أكبر شركة تأمين في العالم (أمريكان إنترناشيونال كروب) ووفر لها البنك المركزي قرضاً بقيمة 85 مليار دولار مقابل الحصول على 80% من أسهم الشركة والتنازل عن مركز المدير العام التنفيذي الذي يتكفل بتعينه وزير المال الأمريكي ، وبالتالي تم إنقاذ الشركة(AIG) لأن إفلاسها يؤثر سلباً على مجمل الاقتصاد الأمريكي في لحظة يقدر فيها بأن عجز الموازنة الأمريكية لعام / 2009 / يمكن أن يصل إلى / 540 / مليار دولار، وهذا المبلغ يشكل 37% من الناتج الإجمالي المحلي ، وللعلم فإن الولايات المتحدة تعاني عجز سنوي في ميزانها التجاري يصل لـ 750 مليار دولار ، إضافة إلى أنها تعاني من أزمة مديونية تعادل أربعة أمثال مجمل إنتاجها السنوي .وحجم مديونية الولايات المتحدة للحكومة الصينية بمقدار ألف مليار دولار ومجرد طرح هذا المبلغ للبيع في الأسواق المالية من شأنه أن يشكّل تهديداً لاقتصاد الولايات المتحدة ، ويضاف إلى هذا بأن البضائع الصينية تشكل القسم الأعظم من الغطاء للدولار الأميركي ويكفي أن تقرر الحكومة الصينية منع استبدال بضائعها بالدولار ووقف العرب استبدال النفط بالدولار حتى ينكشف كامل الغطاء للدولار الأمريكي وينهار النظام الأميركي برمته . يقول بعض الاقتصاديين أن الكتلة النقدية للولايات المتحدة تصل إلى 200 تريليون دولار، والولايات المتحدة بجميع ولاياتها وما عليها من ثروات لا تعادل أكثر من نصف هذا المبلغ . وكان من تجليات الأزمة الراهنة فقدان أكثر من / 160 ألف / فرصة عمل في الشهر التاسع فقط ، إضافة إلى امتناع البنك المركزي الأمريكي عن مد يد العون إلى الكثير من البنوك والمصارف التي تقف على شفير هاوية الإفلاس والتي تزيد عن /110/ بنك تصل قيمة أصولها إلى 850

مليار دولار ، ويصل العدد الإجمالي لمؤسسات المـال الواقعـة تحـت مظلـة التـأمين الفيدرالي إلى 1800 مؤسسة تستحوذ على ما يقـرب مـن 13 تريليـون دولار مـن الأصول والممتلكات .منها من أعلن إفلاسه مثال مؤسسـة ميريـل ليـنش ومصـرف ليمان برازرز الذي تأسس منـذ أكثـر مـن /158/ سـنة ويعتبـر رابـع بنـك فـي الولايات المتحـدة ، بعـد تراجـع قيمـة أسـهمه بقيمـة / 95% / وتزايـد القيمـة الإجمالية لديونه حيث بلغـت / 613 / مليـار دولار علمـاً أن أصـوله لا تتجـاوز / 639 /مليـار دولار ، وتقـدر خسـائره التراكميـة بحـدود / 750 / مليـار دولا أي أكثر من نصف الناتج الإجمالي العربي ، وفـي نهايـة شـباط / 2008 / كـان عـدد عماله 28000 سرح منهم 1500 موظف خـلال ثلاثـة أشـهر منـذ نيسـان ممـا دفع مالكي الأسهم لبيع أسهمهم وترافق هذا مع تراجـع سـعر الـدولار أمـام اليـورو وانخفاض سعر برميل النفط . وقد أكدت شركة ميريـل ليـنش بأنهـا خسـرت أكثـر مـن / 51 / مليـار دولار مرتبطـة بأزمـة الـرهن العقـاري منـذ آب 2007 و عجزها عن تأمين 30مليار دولار لمعالجة بعـض المشـاكل الناجمـة عـن خسـارة غطاءها المالي وإعلانها عن بيع أصولها المتعثـرة إلـى مصـرف بنـك أوف أمريكـا في صفقة تقدر بنحو 50مليار دولار بتـاريخ 14/ 9/ 2008/ ، إضـافة لـذلك فـإن خسارة وول ستريت الاثنين 9/15 / كانت حوالي 600 مليار دولار.

ومن الممكن أن تكون الفوضى المالية نتيجة للربط الأمريكـي الألـاني بعـد الحـرب العالمية الثانية للدولار بالذهب، والذي اسـتمر العمـل علـى قاعدتـه حتـى آب مـن عام 1971 وتم إلغاؤها من قبل الرئيس الأمريكي نكسـون ، ومثلـت هـذه الخطـوة أكبر عملية اختراق للنظام النقدي العالمي وبداية الفوضـى التـي نشـهد تجلياتهـا فـي اللحظة الراهنة. وقد عبر عنها الآن غريسـبان فـي لقـاء لـه مـع شـبكة (أي بـي سي) بأنها الأزمة المالية الأخطر منذ 50 عامـا، وعلـى الأرجـح منـذ قـرن مـن الزمن. ويترافق ما أوردناه مع تأكيـد العديـد مـن المصـادر علـى تراجـع أعـداد البروليتاريا في المراكز الصناعية بنسـبة تقـارب 45% وفـي انكلتـرا قـارب فـي العقود الثلاثة الأخيرة تراجع أعداد البروليتاريا 33% .

أحداث ابرزت الأزمة

1- بيع مؤسسة واشـنطن ميوتشـوال للخـدمات الماليـة -أكبـر الصـناديق الأميركية العاملة في مجال الادخـار والإقـراض- لمجموعـة جـي بـي مورغان المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار.
2- بنك الاستثمار الأميركي (ليمان براذرز) يعلـن عـن إفلاسـه بعـد فشـل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانـة والاحتيـاطي الاتحـادي الأميركي لإنقاذ البنك.
3- بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبـرى فـي الولايـات المتحـدة يضطر لقبول عرض شـراء مـن "بنـك أوف أميركـا" خشـية تعرضـه للإفلاس.
4- الحكومة الأميركية تعمل على تأميم الجـزء الأكبـر مـن نشـاط شـركة "أي آي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلـك بعـد شـرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار.
5- انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية.
6- الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقـاذ بنـك "أتـش بـي أو أس" عـن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنية إسترليني.
7- عشرات الآلاف من موظفي البنـوك والمؤسسـات الماليـة فـي أميركـا وبريطانيا يفقدون وظائفهم.
8- انهيـار سـعر المجموعـة المصـرفية والتـأمين البلجيكيـة الهولنديـة (فورتيس) في البورصـة بسـبب شـكوك بشـأن قـدرتها علـى الوفـاء بالتزاماتها.
9- بيع بنك واكوفيا -رابع أكبر مصرف فـي الولايـات المتحـدة- لمؤسسـة سيتي غـروب المصـرفية الأميركيـة ضـمن موجـة الانـدماجات فـي السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.

أزمة اقتصاد عالمى ام نظام رأسمالى؟

ويمكننا في هذا السياق ولضرورة البحث طـرح التسـاؤل التـالي ؟ هـل الأزمـة التـي يعاني منها الاقتصاد العالمي ومركزها النظام الرأسـمالي العـالمي هـي أزمـة دوريـة أم أنها أزمة بنيوية / هيكلية يمكن أن تتحول في سـياق تفاقمهـا إلـى أزمـة عامـة ؟ . وفى حقيقة الأمر، تكمن خطـورة الأزمـة الراهنـة أنهـا تشـكلت فـي قلـب النظـام الرأسمالي العالمي ومن وول ستريت تحديداً أي أنهـا انطلقـت مـن قمـة رأس الهـرم المالي ومن قطاع الخدمات الذي سينعكس سريعاً على بـاقي القطاعـات لتشـكّل جـراء تفاقمها وتوسعها أفقياً على مسـتوى الاقتصـاد الكلـي أزمـة عامـة تـنعكس أثارهـا موضوعياً علـى أشـكال الممارسـة السياسـية لـدول المهيمنـة وتحديـداً الولايـات

المتحدة. مما يعني إمكانيـة تحـول مركـز صـناعة القـرار السياسـي العـالمي مـن الولايات المتحدة إلى أقطاب سياسية دولية متعددة ، كروسـيا والـدول الحليفـة لهـا فـى أمريكا اللاتينية ، والصين ، والاتحاد الأوربي . وربما مما يعـزز مـن هـذا الاسـتنتاج ويؤكده تحول النظام الرأسمالي العالمي مـن نظـام اقتصـادى تأسـس وتطـور بفضـل عمق قاعدته الصناعية التي يتم من خلالها تحقيـق معـدلات ربـح مرتفعـة إلـى رأس مال مالي ، ورأس مال خدمي. وقد تطورت وتعمقـت البنيـة الإنتاجيـة التحتيـة أفقيـاً وعمودياً نتيجة لتغير التركيبة العضوية لـرأس المـال الصـناعي لصـالح تنـامي رأس المال الثابت وتراجع رأس المال المتغير . وكان جوهر هذا التحول هو ما يلى:

2. تضخم الكتلة النقدية في الدول الرأسمالية المركزية.
3. زيادة معدلات توظيف واستثمار وتضـخّم حجـم إيـداعات المـال النفطـي فـي الدول الرأسمالية الصـناعية نتيجـةً للفـورتين النفطيتـين فـي العقيـدين السـابع والثامن من القرن الماضي.
4. انخفاض معدل الربح ساهم في انتقال الكثير من التوظيفـات والكتـل النقديـة مـن الدول الصناعية إلى الدول النامية وتحديداً المندمجـة منهـا - النمـور الأسـيوية ، بعض من دول أمريكا اللاتينية.
5. تسهيل عمليات الإقراض بشكليها الآجل والقصير إلـى معظـم الـدول الطرفيـة ، مما أسس إلى ربط اقتصاديات الـدول الطرفيـة بالاقتصـاد الرأسـمالي المركـزي وظيفياً وإعادة التقسيم العالمي للعمل . ونتيجة لفيض الإنتـاج الـذي أسـس لأزمـة التضخم الركـودي فـي عـام 1929 ، وأيضـاً نتيجـة لتضـخم الكتلـة النقديـة وانخفاض معدلات الـربح فـي الـدول الصـناعية وجشـع رأس المـال ، فـإن المضاربات المالية وتسهيل عمليـات الإقـراض وتحديـداً قصـير الأجـل كانـت تمثل أفضل الآليات لتحقيق معدلات ربـح مرتفعـة ودوران سـريع لـرأس المـال في سياق تحـول رأس المـال الصـناعي إلـى رأس مـال مـالي ورأس مـال خدمي.
6. إن التحول في أشكال وآليات اشـتغال رأس المـال يشـكّل السـبب الأسـاس فـي تحول الأزمة المالية إلـى أزمـة بنيويـة تهـدد القطاعـات الصـناعي بـــــ : ركود وكساد وانكماش اقتصـادي متراقـق بانخفـاض أسـعار الـنفط وانخفـاض معدلات تصديره إلى الدول الصناعية ، انخفـاض معـدلات السـيولة النقديـة فـى

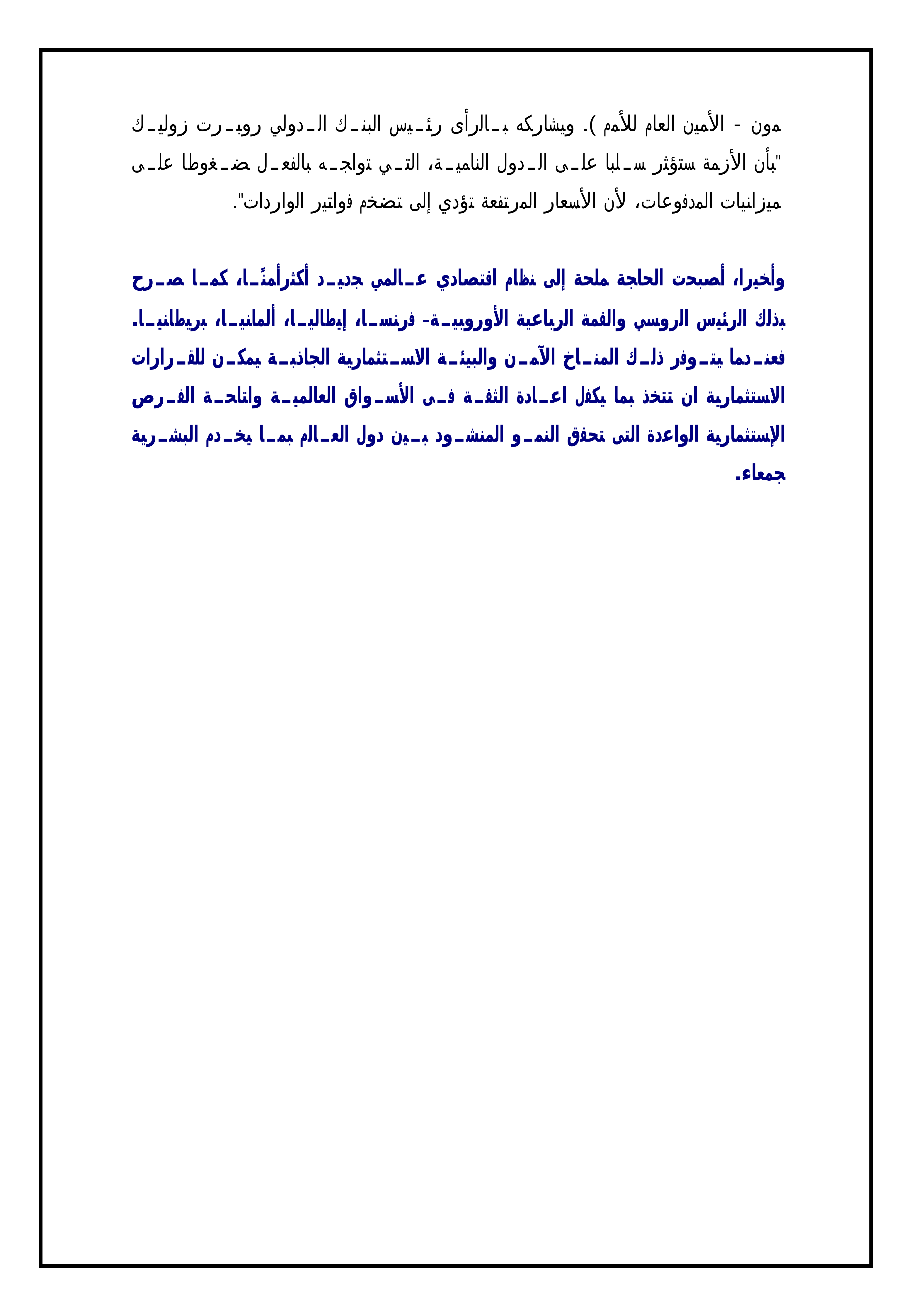
القطاعات الصـناعية نتيجـة للأزمـة المصـرفية وأزمـة الائتمـان المصـرفي وبالتالي زيادة حدة تمركز الرساميل.

الخلاصة هي ان الاثر المتوقع للازمـة الماليـة العالميـة علـى مسـتويات التضـخم فـي دول العالم سوف يعتمد على مسـار الازمـة واتجاهاتهـا المسـتقبلية، غيـر ان الجانـب الاكبر من التحليل يشير الى احتمال تراجع الضـغوط التضـخمية وميـل معـدلات النمـو في الاسعار نحو الانخفاض.

نتائج و انعكاسات الأزمة الراهنة على الاقتصاد العالمى

وقد أثرت الأزمة الأمريكية على معظم دول العـالم فمـع انهيـارات البنـوك انخفضـت قيمة الأسهم في الدول العربيـة والأوروبيـة بنسـب كبيـرة ، وذلـك نظـرا لاسـتثمارها بالولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة . وبكلماتـــه ، عبـــر عن ذلك الرئيس الأميركي جورج بـوش:بقولـه "الاقتصـاد الأميركـي فـي خطـر، وقطاعـات رئيسـية فـي النظـام المـالي الأميركـي مهـددة بـالإغلاق". بينمـا نجـد ان معظـم قـادة العـالم يحملـون اسـبابها ونتائجهـا علـى الممارسـات الماليـة بالولايات المتحدة. فهذا الرئيس الروسـي السـابق فلاديميـر بـوتين يقـول: "هـذا لـم يعـد انعداما للإحساس بالمسؤولية من جانب بعـض الأفـراد، بـل عـدم إحسـاس بالمسـؤولية لدى النظام كله الذي يتباهى بالزعامة العالمية". وربمـا يشـاركه الـرأى رئـيس الـوزراء البريطاني غوردون براون حينما ذهـب إلـى : "أن الاسـتهتار داخـل الولايـات المتحـدة بالنظام المالي هو الذي أدى إلى أزمة الائتمان المالي التي يعاني منها العالم".

لهذا، لا غرو ان نجد حتى من داخل الولايـات المتحـدة مـن ينـذر بعواقـب وتبعـات وخيمة، مثل الرئيس السابق للاحتيـاطي الفـدرالي الأميركـي آلان غرينسـبان: "الأزمـة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعـد وستسـتغرق مزيـدا مـن الوقـت، وأتوقـع انهيـار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسـوة الاسـتثنائية لهـذه الأزمـة".. ويحمـل وزير المالية الألمـاني بيـر شـتاينبروك "الولايـات المتحـدة تتحمـل مسـؤولية الأزمـة المالية العالمية الراهنة بسـبب الحملـة الأنغلوساكسـونية التـي تهـدف لتحقيـق أربـاح كبيرة، ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبـار مـديري الشـركات، والأزمـة سـتخلف أثـارا عميقة وستحدث تحولات في النظام المـالي العـالمي". بـل ان هنـاك مـن يعتقـد انهـا ستهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصا بالـدول الأكثـر فقـرا (بـان كـى



مون - الأمين العام للأمم). ويشاركه بالرأى رئيس البنك الدولي روبرت زوليك "بأن الأزمة ستؤثر سلبا على الدول النامية، التي تواجه بالفعل ضغوطا على ميزانيات المدفوعات، لأن الأسعار المرتفعة تؤدي إلى تضخم فواتير الواردات".

وأخيرا، أصبحت الحاجة ملحة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثرأمنًا، كما صرح بذلك الرئيس الروسي والقمة الرباعية الأوروبية- فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا. فعندما يتوفر ذلك المناخ الآمن والبيئة الاستثمارية الجاذبة يمكن للقرارات الاستثمارية ان تتخذ بما يكفل اعادة الثقة فى الأسواق العالمية واتاحة الفرص الإستثمارية الواعدة التى تحقق النمو المنشود بين دول العالم بما يخدم البشرية جمعاء.

تأثير الأزمة في اقتصاديات دول مجلس التعاون

أن دول مجلس التعاون تواجه تداعيات الأزمة المالية العالمية على ثلاث جبهات. فقد بين التقرير أن عوامل انخفاض أسعار النفط الخام، وتقلص تدفق رؤوس الأموال الخارجية، وتراجع الطلب على مواد البناء والصناعة، سوف تؤدي إلى تراجع النمو السريع الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة ، سيساهم استمرار الإنفاق الحكومي في التقليل نسبيا من أثر الأزمة العالمية علي النمو الاقتصادي.

ويزداد حجم تأثّر الدول الخليجية بالأزمة الراهنة نتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات والكتل النقدية الموظفة في أسواق المال والبنوك والمصارف الأمريكية ، ومثال على ذلك: مساهمة هيئة استثمار أبو ظبي بمبلغ 7،5 مليار دولار في بنك سيتي بنك ، ومساهمة هيئة الاستثمار الكويتي بـ 2 مليار دولار في بنك ميريل لينش، و3 مليار دولار في سيتي بنك. ولم تسلم حتى البنوك الإسلامية التى توظف 30% من ودائعها البالغة 400 مليار دولار في الأسواق الغربية.

وبصورة عامة، مازال القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون يتمتع بالمتانة، ففي أكثر بلدان المنطقة ، تعتبر نسبة تعرض المصارف للأصول ذات المخاطر العالية منخفضة. ووفق ما ورد بالتقرير الصادر بعنوان "اقتصاديات دول مجلس التعاون وإستراتيجية الربع الرابع للعام 2008" ، أن وتيرة النمو و الايجابية لاقتصاديات المنطقة ستستمر مادامت أسعار نفط برنت الخام أعلى من مستوى 60 دولار أمريكي للبرميل.

وإذا ما استبعدنا انخفاض طويل المدى في أسعار النفط ، فلن تتعرض دول مجلس التعاون إلى أي صدمات في نظامها الاقتصادي بفضل متانة أسسها الاقتصادية والمصرفية . على أنه يبقي الانخفاض في أسعار العقارات، خاصة في الإمارات العربية المتحدة، موضع قلق".

وعليه، ضخت السعودية والإمارات ما يصل إلى عشرة مليارات دولار في بنوكهما لتخفيف نقص السيولة في حين يحضر صناع القرار في دول الخليج العربية لمناقشة رد فعل منسق للازمة الاقتصادية العالمية حيث وضخت مؤسسة

النقد العربي السعودي (البنـك المركـزي) ثلاثـة مليـارات دولار فـي بنـوك تواجـه صعوبات في التكيف مـع الاضـطرابات الماليـة العالميـة فـي حـين ضـخت وزارة المالية في الإمارات 25 مليـار درهـم (6.8 مليـار دولار) فـي البنـوك فـي إطـار تسهيل بقيمة 70 مليار درهم للتمويـل الطـارئ. كمـا زادت الإمـارات إنفاقاتهـا فـي ميزانية العام المقبل بنسبة 21 بالمائة.

ويعتبر التحدي الرئيس أمـام دول الخلـيج هـو دعـم الثقـة فـي القطـاع المصـرفي وتحريك دورة الائتمان من جديد. كل دولة مـن المـرجح أن تتخـذ القـرارات اسـتنادا لمطالب أسواقها ، كما صاغت البنوك المركزيـة والحكومـات فـي دول الخلـيج ردود فعل منفصلة للازمة منها ضـمان الودائـع وتخفيـف القيـود علـى الإقـراض وفـتح تسهيلات تمويلية وضخ أموال في أسواق الأسهم الهابطة.

عموما ستكون دول الخليج ضـمن المجموعـة الرابعـة والأخيـرة مـن الـدول التـي ستتأثر بالأزمة المالية العالمية، بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وبـاقي مجموعـة الدول السبع الصناعية الكبرى، ثم أخيرا الـدول الناشـئة ذات الاسـتهلاك المرتفـع مـن السلع و على رأسها النفط الخام.

تأثير الأزمة المالية العالمية على الأقتصاد الكويتي

ان انقاذ الكويت لبنك الخليج – خامس أكبر بنك فـي الـبلاد مـن حيـث القيمـة السـوقية بالبلاد - واعلانها ضمان ودائع البنوك يبرز أهمية الجانب الرقـابى وضـعفه علـى عمـل هذه المؤسسات بالدولة. فقد تكبـد البنـك خسـائر ضـخمة فـي تعـاملات علـى عقـود مشتقات في العملات بعد أسبوع واحد من صـدور تقريـر ايراداتـه الـذي جـاء فيـه ان البنك يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية. ولدى الكويـت ثـاني أكبـر بورصـة عربيـة غيـر أن مشاحنات سياسية تعطل خططـا لاقامـة هيئـة للرقابـة علـى سـوق الاسـهم والافتقـار للرقابـة، ممـا يعنـي أن الشـركات يمكنهـا اخفـاء خسـائر كبيـرة حتـى اللحظـة الاخيرة.ويقول المحللون ان قواعد الافصاح المعمـول بهـا تكشـف فقـط عـن التفاصـيل المالية الاساسية مما يجعل من المسـتحيل عمليـا التنبـؤ بمـا اذا كانـت مشـكلات بنـك الخليج حادثا منعزلا أم قمة جبل جليد ضخم.

والافتقار للشفافية والمخاوف من المزيد مـن المشـكلات دفعـت الحكومـة للعمـل علـى استعادة الثقة في سوق الاسـهم المتهاويـة بعـد اسـابيع مـن بـدء الصـندوق السـيادي الكويتي في ضخ مئات الملايين من الدولارات في الاسهم.

وقد ذهب بعض المحللين (د.أمـاني بورسـلي- اسـتاذة التمويـل بجامعـة الكويـت) "ان تعطيل صدور قانون هيئة المال الـذى يمثـل بعـدا هامـا فـى الرقابـة علـى تـداولات البورصة وتوجيهه نحو مصالح البلد لـه اثـر واضـح فـى اسـتفحال الأزمـة بالسـوق المحلى. وافادت الدكتورة بأن تعطيل مشـروع القـانون المـذكور لاكثـر مـن عـام أدى إلى الافتقار لهياكل رقابية مما زاد من أثر الازمة. واضـافت أن الحكومـة كانـت بطيئـة في الرد فلم تتحرك سوى هذا الاسبوع لتشكيل مجموعـة عمـل رسـمية أخـرى للتعامـل مع الازمة المالية بعد أن فشلت المجموعة الاولى في احـداث أثـر يـذكر رغـم الوعـود العامة الكثيرة.

وتراجع المؤشر الرئيسـي للبورصـة بنسـبة 37 بالمئـة منـذ يوليـو تمـوز الماضـي بالمقارنة مع 28 بالمئة خسائر داو جـونز الامريكـي. وقـد دفـع هـذا التراجـع الحـاد مستثمرون ومتعاملون غاضبون للتظاهرخارج مقـر البورصـة ومكاتـب حكوميـة علـى مدى أيام. في حين طالب المودعون فـي بنـك الخلـيج الحكومـة ببـذل المزيـد لحمايـة استثماراتهم مما زاد من الضغوط على الدولة لزيادة مساعداتها.

وقال مصطفي بهبهـاني مـدير الشـركة الكويتيـة الخليجيـة للاستشـارات انـه يجـدر بالحكومة بدلا من تشكيل مجموعات عمل غير فعالـة ان تتعـاون مـع القطـاع الخـاص والخبراء الاقتصاديين واتخاذ اجراءات اكثـر تنسـيقا لاسـتعادة الثقـة. وأضـاف "علـى الرغم من فوائضنا النفطية الا اننا نواجـه العديـد مـن المشـاكل. الافتقـار للشـفافية زاد الامر سوءا. ما نحتاج اليه هو فريق طواريء للتعامل مع الوضـع." وفـي حـين تطالـب قواعد البورصة الشركات اساسا بالكشف عـن ارباحهـا الصـافية ونصـيب السـهم مـن

الارباح يقول المحللون انهم يجدون مشكلة في تقييم الوضع المالي للشركات المدرجة في البورصة بسبب الافتقار لمعلومات مطبوعة.

وقال ناصر النفيسي رئيس مركز الجمان للاستشارات "لا نعرف" وأضاف "طلبنا من سوق الاسهم عدة مرات الا تكشف الشركات فقط عن البيانات الاساسية... في بعض الاحيان يقفز سهم بعد بيان الارباح ثم ينخفض بعد ان يظهر البيان المفصل الذي يصدر بعد اسبوع أن 90 بالمئة من الارباح يرجع الى بيع أصول وليس لنشاط." فهذا بنك الخليج يعلن الاسبوع الماضي في بيان ايراداته انه يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية دون ان يوضح أي تفصيل للوحدات أو الانشطة الاساسية، في حين ان بنك الكويت الوطني رائد السوق يصدر مؤشرات رئيسية مثل الدخل من الفائدة مرة واحدة فقط كل عام. وقدم بنك الكويت الوطني في أحدث بيان ارباح مفصل بيانات مثل العائد على الاصول والعائد على الاسهم عن الاشهر التسعة الاولى من العام فقط في حين قدمت شركة الاتصالات المتنقلة (زين) بيانات مقارنة عن ارباحها في الربع الثالث من العام في أول بيان لها.

وقالت مونيكا مالك الاقتصادية في هيرميس في احدث تقرير لها عن البلاد "الكويت مازالت تعاني من توتر العلاقات بين الحكومة والبرلمان فيتعطل تنفيذ السياسات المطلوبة بشدة." كما انه لا يتوقع تقدما يذكر فيما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية الكويتية اذ ان 14 بالمئة فقط من اجمالي الاستثمارات الحكومة المقررة هي التي بدأت أو استكملت.

وعلى الرغم من الضغوط الاضافية بسبب الازمة المالية العالمية قال احمد باقر وزير التجارة والصناعة في حديث الاسبوع الماضي ان الحكومة ترى ان يناير كانون الثاني هو الموعد المستهدف لعرض مشروع قانون طال انتظاره لاقامة هيئة للرقابة على سوق الاسهم. وكان من المقرر عرضه للموافقه عليه العام الماضي وهو الامر الذي يقول المحللون انه لو تحقق لكان أعد الكويت بشكل أفضل لمواجهة الازمة المالية.

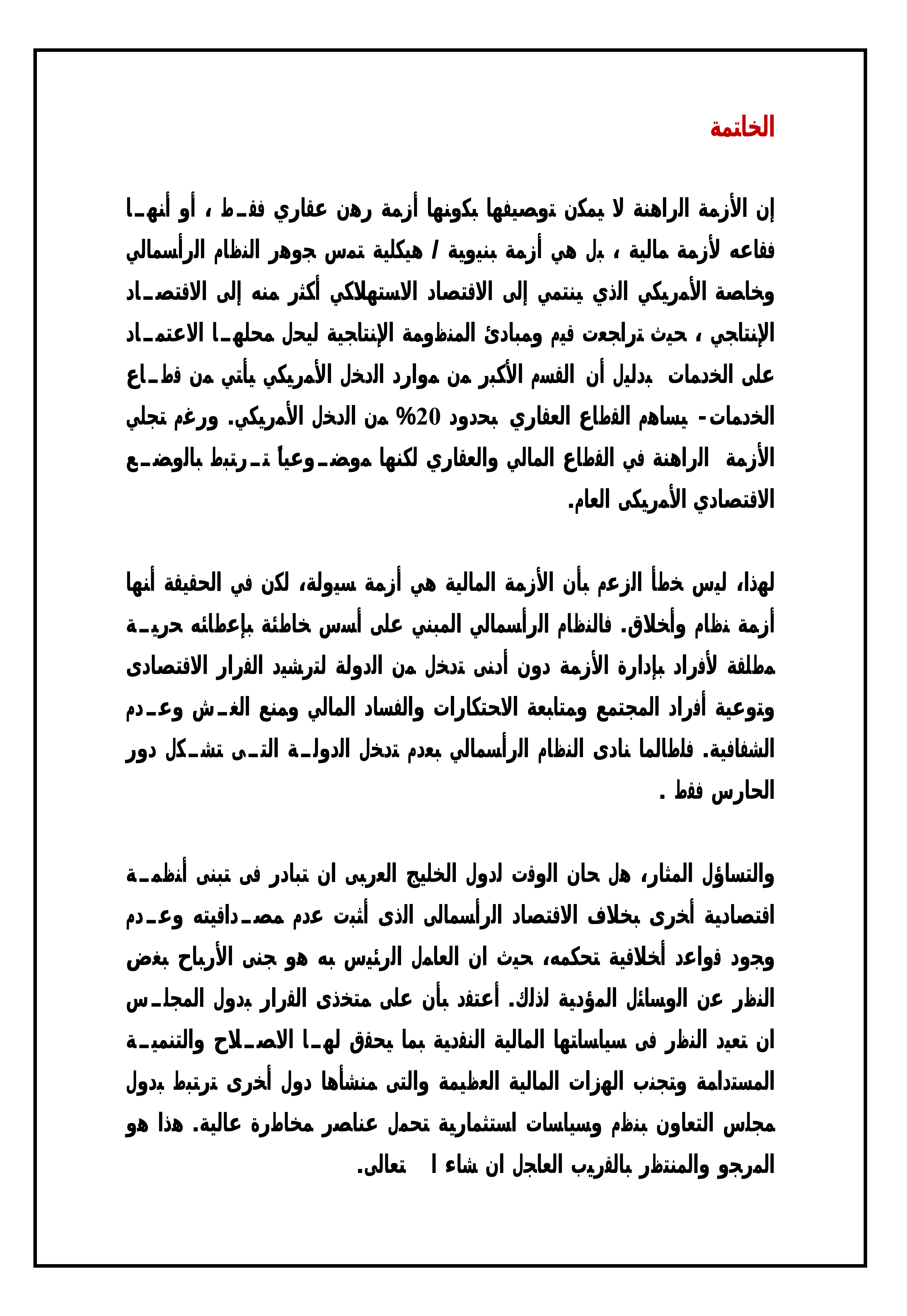
بعض الحلول للأزمة

1. رفع مستوى الرقابة على الحركة المصرفية ووضع شروط جديدة على القروض الكبيرة وطلب ضمانات حقيقية.
2. تخفيف هجمة الخصخصة لصالح تدخل مدروس للدول في الأسواق وسيكون ذلك تضحية تاريخية كبرى لمبدأ رأسمالي كمالي هو مبدأ ترك السوق يعدل نفسه بواسطة قانون العرض والطلب .
3. تنويع مصادر الاستثمار وإنعاش الاقتصاد غير المصرفي على حساب سياسة الودائع الكبرى اتجاها عاما يكافح من اجل نقل القيمة من النقد إلى المشروع ومن المشروع إلى السلع المنتجة والمتداولة بأمان .
4. ضرورة وجود سوق حرة قوية تقلل من الاحتكار وتحمي الطبقات من بعضها.
5. ضرورة توفير الموارد الطبيعية بأسعار السوق الحرة وإلغاء الإعفاءات الضريبية للمناطق الحرة مشددا على أهمية مؤسسات التقييم والرقابة .
6. قيام كل الدول باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة وتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتحسين تبادل المعلومات وتوظيف كافة السبل المالية والنقدية الضرورية لمنع تفشي وتفاقم الأزمة وتجنب الركود الاقتصادي .
7. مناقشة النظام الاقتصادي الإسلامي مناقشة تفصيلية لما فيه من حلول للازمة المالية العالمية.
8. تحقيق توعية كاملة بالأزمة وتداعياتها، وإعادة قراءة الأزمة قراءةً تربويةً، ونشر تلك التوعية وسط مجتمعاتنا.
9. وبقدر التأثر النسبي لدول الخليج والمنطقة العربية من تداعيات هذه الأزمة، إلا انه في ذات الوقت كان تأكيدا لنجاح النظم والأدوات المالية الإسلامية التي جنبت البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل وفق مبادئها من خسائر محققة تكبدتها البنوك التقليدية في العالم، الأمر الذي دفع كثير من الخبراء والمحللين في الدول الغربية للمطالبة بدراسة النهج الاقتصادي الإسلامي واستخلاص تجربته والعمل بها. ناهيك عن اتجاه كثير من البنوك الغربية العالمية لفتح فروع تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

10. قيام كـل الـدول باتخـاذ إجـراءات سـريعة وفعالـة، وتعزيـز تنسـيق سياسات الاقتصاد الكلى, وتحسين تبـادل المعلومـات ومسـاعدة الـدول بعضـها البعض بأكبر قدر ممكن، بالإضافة إلى توظيـف كافـة السـبل الماليـة والنقديـة الضرورية لمنع تفشى وتفـاقم الأزمـة الماليـة, وإحـلال الاسـتقرار بالأسـواق المالية الدولية وحفز النمو الاقتصـادي وتقليـل تـأثيرات الأزمـة الماليـة إلـى أدنى حد على الاقتصاد الحقيقي, وتجنب أي ركود اقتصادي دولي.

11. ضرورة أن يتعلم المجتمع الـدولي بشـكل جـدي دروسـاً مـن الأزمـة الحالية على أساس مشاورات كاملـة بـين كافـة المعنيـين، ويقـوم بإصـلاحات ضرورية للنظام المالي العـالمي بطريقـة شـاملة ومتوازنـة وتدريجيـة تـؤدى إلى نتيجة، بهدف إقامة نظام مـالي دولـي عـادل وشـامل ومـنظم ، بالإضـافة إلى خلق بيئة مؤسسية تسهم في دفع التنمية الاقتصادية العالمية.

12. تغيير نماذج النمو الاقتصادي غير المسـتدامة, والتعامـل مـع المشـاكل الكامنة لدى اقتصادات الأعضاء مـع إيـلاء الاهتمـام المناسـب لتـأثير الأزمـة المالية على العالم النامي، وتقديم الدعم الضـروري للـدول المعنيـة لمسـاعدتها على التغلب على نتائجها.



الخاتمة

إن الأزمة الراهنة لا يمكن توصيفها بكونها أزمة رهن عقاري فقـط ، أو أنهـا فقاعه لأزمة مالية ، بل هي أزمة بنيوية / هيكلية تمس جوهر النظام الرأسمالي وخاصة الأمريكي الذي ينتمي إلى الاقتصاد الاستهلاكي أكثر منه إلى الاقتصـاد الإنتاجي ، حيث تراجعت قيم ومبادئ المنظومة الإنتاجية ليحل محلهـا الاعتمـاد على الخدمات بدليل أن القسم الأكبر من موارد الدخل الأمريكي يأتي من قطـاع الخدمات- يساهم القطاع العقاري بحدود 20% من الدخل الأمريكي. ورغم تجلي الأزمة الراهنة في القطاع المالي والعقاري لكنها موضـوعياً تـرتبط بالوضـع الاقتصادي الأمريكى العام.

لهذا، ليس خطأ الزعم بأن الأزمة المالية هي أزمة سيولة، لكن في الحقيقة أنها أزمة نظام وأخلاق. فالنظام الرأسمالي المبني على أسس خاطئة بإعطائه حريـة مطلقة لأفراد بإدارة الأزمة دون أدنى تدخل من الدولة لترشيد القرار الاقتصادى وتوعية أفراد المجتمع ومتابعة الاحتكارات والفساد المالي ومنع الغـش وعـدم الشفافية. فلطالما نادى النظام الرأسمالي بعدم تدخل الدولـة التـى تشـكل دور الحارس فقط .

والتساؤل المثار، هل حان الوقت لدول الخليج العربى ان تبادر فى تبنى أنظمـة اقتصادية أخرى بخلاف الاقتصاد الرأسمالى الذى أثبت عدم مصـداقيته وعـدم وجود قواعد أخلاقية تحكمه، حيث ان العامل الرئيس به هو جنى الأرباح بغض النظر عن الوسائل المؤدية لذلك. أعتقد بأن على متخذى القرار بدول المجلـس ان تعيد النظر فى سياساتها المالية النقدية بما يحقق لهـا الاصـلاح والتنميـة المستدامة وتجنب الهزات المالية العظيمة والتى منشأها دول أخرى ترتبط بدول مجلس التعاون بنظم وسياسات استثمارية تحمل عناصر مخاطرة عالية. هذا هو المرجو والمنتظر بالقريب العاجل ان شاء ا تعالى.

المصادر

1. www.dw-world.de/dw/article/0,8392,3822417,00.html
2. news.bbc.co.uk/hi/Arabic/world news/newsid
3. http://marolutte.maktoobblog.com/1431517
4. http://rtarabic.com/in_focus
5. www.asharqalawsat.com/details.asp?section
6. http://www.islamonline.net/arabic/in_depth/economics
7. الأزمة الاقتصادية العالمية.. الطريق الأول هـو الحـل ، د أشـرف أبـو دوابـة. الوطن للنشر. الكويت. 2008
8. www.ameinfo.com/ar-116256.html.
9. www.alquds.com/node/111661 - 38k